زلزال اليمين المتطرف في ألمانيا

«البديل» يطرق أبواب السلطة ويهزّ «حائط الأمان» الألماني

الوفاق/ لم تنتظر ألمانيا طويلاً لتكتشف حجم الصدمة التي أحدثتها نتائج انتخابات سكسونيا أنهالت. فبعد ساعات من تصدر حزب «البديل من أجل ألمانيا» اليميني المتطرف الانتخابات في الولاية الواقعة شرق البلاد، خرج آلاف المحتجين إلى شوارع برلين، رافعين شعارات تندد بالحزب وتحذر من عودة التطرف إلى قلب الحياة السياسية الألمانية.

لكن المشهد الأبرز لم يكن في الشارع، بل داخل صناديق الاقتراع. فقد حصل الحزب على نحو ٤٤٪ من الأصوات، ليحقق نتيجة تاريخية ويصبح القوة السياسية الأكبر في الولاية، مقتربًا من تشكيل حكومة محلية للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إنها، بكل المقاييس، ليست مجرد نتيجة انتخابية عابرة، بل زلزال سياسي يعيد طرح سؤال ظل محرماً تقريباً في ألمانيا: ماذا لو أصبح اليمين المتطرف شريكاً في الحكم؟

٣٩ مقعدًا.. انتصار ناقص

رغم الانتصار الكبير، لم يحقق «البديل» ما يكفي لتشكيل حكومة بمفرده. فقد حصل على ٣٩ مقعداً من أصل ٨٣ في برلمان الولاية، أي إنه يحتاج إلى شريك أو إلى دعم نواب من أحزاب أخرى.

وهنا تبدأ المعركة الحقيقية. فالأحزاب الألمانية التقليدية، وفي مقدمتها الاتحاد الديمقراطي المسيحي بزعامة المستشار فريدريش ميرتس، ترفض التعاون مع «البديل» في إطار ما يعرف بـ«حائط الأمان»، وهي سياسة تقوم على عزل الحزب ومنعه من الوصول إلى السلطة عبر التحالفات السياسية.

لكن المشكلة أن هذا الحائط يتعرض لضغط متزايد. فكلما ارتفعت شعبية «البديل»، أصبح الحفاظ على عزله أكثر تعقيداً، خصوصاً في الولايات الشرقية التي بات فيها الحزب قوة انتخابية رئيسية.

«بي.أس.دبليو».. المفتاح في يد اليسار؟

المفارقة الأكثر إثارة أن مفتاح تشكيل حكومة يقودها «البديل» قد يكون في يد حزب يقع سياسياً على يسار الخريطة. فقد تجاوز «تحالف سارا فاغنكنشت» (بي.أس.دبليو) عتبة دخول البرلمان، وأبدى استعداداً للحوار مع جميع الأحزاب، بما فيها «البديل».

وعلى الرغم من اختلاف خلفياتهما السياسية، يلتقي الطرفان في عدد من الملفات الحساسة، أبرزها رفض استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين، وانتقاد الدعم الألماني لأوكرانيا، والدعوة إلى إعادة النظر في العلاقات مع روسيا. ولا يعني ذلك أن تحالفاً رسمياً بينهما أصبح أمراً محسوماً. وهنا تكمن المفارقة: الحزب الذي يريد كسر عزلته قد يجد أن أفضل فرصة لذلك تأتي من قوة سياسية لا تنتمي إلى اليمين أصلاً.

ميرتس في عين العاصفة

ولم تقتصر تداعيات النتيجة على «البديل» وخصومه، بل طالت المستشار فريدريش ميرتس وحزبه أيضًا. وصف ميرتس النتيجة بأنها هزت حزبه «من أساساته»، وتحدث عن «صدمة عميقة»، في مؤشر على أن صعود «البديل» بات يشكل تحديًا مباشرًا للأحزاب التقليدية. وتأتي هذه النتيجة في توقيت بالغ الصعوبة بالنسبة للحكومة الألمانية. فقد أظهرت استطلاعات حديثة تراجع الرضا عن أدائها إلى مستويات قياسية، إذ لم تتجاوز نسبة المؤيدين لأداء الحكومة ١٠٪ في استطلاع حديث، مقابل ٨٨٪ غير راضين عنها. ولا يستند صعود الحزب إلى ملفي الهجرة وروسيا فقط، بل يستفيد أيضًا من الغضب المتزايد تجاه أداء الحكومة والاقتصاد وارتفاع تكاليف المعيشة والسياسات الاجتماعية.

لماذا ينجح «البديل» في الشرق الألماني؟

لا يمكن تفسير الصعود الانتخابي للحزب فقط من خلال الهجرة أو الحرب في أوكرانيا. فولايات ألمانيا الشرقية تحمل إرثاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً مختلفاً عن غرب البلاد، وهناك شعور متراكم لدى قطاعات من السكان بأنهم لم يستفيدوا بما يكفي من التحولات التي رافقت إعادة توحيد ألمانيا. ويستثمر «البديل» في هذا الشعور، مقدماً نفسه بوصفه صوتاً للناخب الغاضب من المؤسسة السياسية. أما الأحزاب التقليدية، فتجد نفسها أمام معادلة شديدة الصعوبة: كلما ركزت على عزل «البديل»، اتهمها الحزب بتجاهل ملايين الناخبين؛ وكلما اقتربت منه سياسياً، خاطرت بمنحه الشرعية التي تحاول منعه منها.

اليمين المتطرف.. موجة تتجاوز ألمانيا

ولا يأتي صعود «البديل» بمعزل عن المشهد الأوروبي، إذ حققت أحزاب اليمين المتطرف والشعبوي مكاسب انتخابية في عدد من الدول، مستفيدةً من تصاعد المخاوف بشأن الهجرة والاقتصاد والأمن وتراجع الثقة بالأحزاب التقليدية. وفي دول مثل إيطاليا وفرنسا والنمسا وهولندا، حققت أحزاب يمينية متشددة وشعبوية مكاسب انتخابية لافتة، ووصل بعضها إلى الحكم أو بات مؤثرًا في سياسات الحكومات. لذلك، فإن ما يحدث في ألمانيا يعكس اتجاهاً أوروبياً أوسع، لكنه يكتسب أهمية خاصة بسبب الوزن السياسي والاقتصادي لألمانيا داخل القارة.

تكشف نتائج الانتخابات اتساع الفجوة بين اليمين الصاعد والأحزاب التقليدية في ألمانيا، في ظل تحولات واضحة في مزاج الناخبين وتراجع الثقة بالأداء السياسي

من الولاية إلى المعركة الوطنية

تكمن خطورة الانتخابات الأخيرة في أن نتيجتها لا تبدو معزولة عن الاتجاه العام. فـ«البديل» بات ثاني أكبر حزب في البرلمان الألماني، ويتصدر منذ أشهر استطلاعات الرأي على المستوى الوطني. وتقول قيادة الحزب إنها تستهدف الحصول على ٤٠٪ على الأقل في الانتخابات العامة المقبلة المقررة عام ٢٠٢٩. إذا تمكن الحزب من تشكيل حكومة في سكسونيا أنهالت، فسيحصل على ما هو أبعد من المناصب السياسية: خبرة في الحكم، وشرعية مؤسساتية، وقدرة أكبر على إقناع الناخبين بأنه قادر على إدارة السلطة وليس فقط معارضتها. أما إذا فشل، فسيبقى السؤال قائماً: إلى متى تستطيع الأحزاب التقليدية منع قوة انتخابية بهذا الحجم من دخول الحكومات المحلية؟

هل بدأ سقوط «حائط الأمان»؟

لم يصل «البديل من أجل ألمانيا» بعد إلى السلطة في سكسونيا أنهالت، لكنه وصل إلى مرحلة بات فيها تجاهله مستحيلاً. الانتخابات الأخيرة كشفت أن «حائط الأمان» الذي أقامته الأحزاب الألمانية التقليدية حول اليمين المتطرف لا يزال قائماً، لكنه لم يعد صلباً كما كان. فبين تراجع شعبية حكومة ميرتس، وتصاعد الغضب الاجتماعي، وتوسع قاعدة «البديل»، وظهور أحزاب مستعدة للحوار معه، تتغير قواعد اللعبة تدريجياً. المعركة المقبلة لن تكون فقط على تشكيل حكومة ولاية، بل على مستقبل التوافق السياسي الألماني نفسه. فإذا تمكن «البديل» من عبور بوابة سكسونيا أنهالت، فقد لا يكون السؤال بعدها: هل يصل اليمين المتطرف إلى السلطة؟ بل: أين ستكون محطته التالية؟

حواجز الاحتلال تعزل مدن الضفة وتكبّد اقتصادها خسائر فادحة

تفرض حواجز الاحتلال وبواباته العسكرية في الضفة الغربية قيودًا مشددة على حركة الأشخاص والبضائع، ما يرفع تكاليف النقل والإنتاج ويضعف قدرة المصانع والشركات على الوصول إلى الأسواق والعملاء.

ويبرز مصنع للألبان في روجيب قرب نابلس مثالًا على الخسائر، بعدما أدى تأخير شحنة حليب لمدة خمس ساعات عند أحد الحواجز إلى إتلاف نحو ١٠ أطنان، بخسارة قاربت ٢٠ ألف شيكل، فيما تراجع تسويق المصنع بنسبة ٤٠٪ واضطر إلى الاستغناء عن أكثر من ١٢ عاملًا. وامتدت التداعيات إلى الأسواق، مع تراجع أعداد المتسوقين وصعوبة التنقل، واضطرار منشآت إلى التخلي عن عملاء بسبب ارتفاع تكاليف الوقود وصعوبة الوصول.

ووفق دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، انخفضت حركة النقل بنسبة ٥١,٧٪ بعد أكتوبر ٢٠٢٣، وتراوحت فترات الانتظار على الحواجز بين ١٥ و٥٠ دقيقة، فيما بلغت ساعات العمل الضائعة نحو ١٩١ ألف ساعة يوميًا، بتكلفة تُقدر بـ٢,٨ مليون شيكل. ويرى مختصون أن القيود أسهمت في إفلاس شركات وفقدان آلاف فرص العمل، بينما انكمش الناتج المحلي الفلسطيني عام ٢٠٢٥ بنسبة ٢٤٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣، وبلغت البطالة ٤٦٪.

وتشير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان إلى وجود ٩٢٥ حاجزًا وبوابة عسكرية، بينها ١٤٧ في نابلس، ما يعمق تجزئة الاقتصاد ويعرقل التجارة والاستثمار والتعافي، ويزيد الضغط على القطاعات الإنتاجية والخدمية.

الخارجية اليمنية: أي عدوان على اليمن سيُقابل بالرد والعقاب

أكدت وزارة الخارجية اليمنية أن صنعاء تمارس حقها في الدفاع عن النفس والسيادة، استنادًا إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، محذرةً من أن أي عدوان جديد على اليمن سيُقابل بالرد والعقاب.

واتهمت الوزارة السعودية بمواصلة التصعيد والتدخل في الشؤون الداخلية لليمن، معتبرةً أن الرياض تسعى إلى فرض الوصاية وتمزيق البلاد وتدمير مقدراتها. وقالت إن السعودية كانت الطرف الذي أعلن الحرب ونفذ عمليات عسكرية واسعة استهدفت مدنيين ومنشآت مدنية.

وأشارت الخارجية إلى أن العدوان والحصار تسببا، وفق بيانها، في أكثر من ربع مليون غارة خلال ١٢ عامًا، أسفرت عن إستشهاد وإصابة آلاف المدنيين، بينهم نساء وأطفال، وتدمير منشآت وأعيان مدنية.

وأوضحت صنعاء أن إعلان «الحصار بالحصار» يهدف إلى دفع السعودية لرفع الحصار ووقف الاعتداءات، متهمةً الرياض برفض السلام وتعطيل تنفيذ خارطة الطريق، والاتجاه نحو التصعيد والتحشيد العسكري واستهداف مناطق ومدنيين.

وأكدت الوزارة أن صنعاء طالبت المجتمع الدولي مرارًا بإلزام السعودية بوقف العدوان ورفع الحصار واحترام سيادة اليمن، لكنها قالت إن هذه المطالب لم تلقَ استجابة فعلية. وشددت على انتهاء زمن الوصاية الخارجية، مؤكدةً تمسكها بالسيادة الوطنية.

تيرانا تنتفض بوجه كوشنر وإيفانكا.. صدامات بسبب «جزيرة سازان»

اندلعت مجدداً في العاصمة الألبانية تيرانا احتجاجات وصدامات بين الشرطة ومتظاهرين رافضين لمشروع سياحي فاخر يرتبط بجاريد كوشنر وإيفانكا ترامب.

وتكررت الاحتجاجات لأن المشروع ما زال مطروحاً ولم تتراجع السلطات عن المضي به، رغم استمرار اعتراضات الناشطين على آثاره البيئية والاستثمارية. ويخشى المحتجون من أن يؤدي تطوير جزيرة سازان ومناطق ساحلية مجاورة إلى الإضرار بالمناطق الرطبة وموائل الطيور والسلاحف البحرية، إضافة إلى تقييد وصول المواطنين إلى الشواطئ.

وحاول متظاهرون اختراق الطوق الأمني حول البرلمان، فيما رشق بعضهم عناصر الشرطة وسيارات تقل نواباً بالبيض والطماطم والزجاجات، قبل أن تتدخل قوات مكافحة الشغب لتفريقهم وتأمين مرور المسؤولين. وتأتي المواجهات في اليوم الـ١٠١ من الحراك الذي أطلق عليه ناشطون اسم «ثورة الفلامينغو»، في إشارة إلى المخاوف على موائل الطيور. ولم تعد المطالب مقتصرة على رفض المشروع، بل توسعت لتشمل إلغاء تشريعات يقول المحتجون إنها تسهّل الاستثمارات، ومكافحة الفساد، ورحيل رئيس الوزراء إيدي راما. ويرى معارضو المشروع أن تطوير هذه المناطق الساحلية الحساسة يضع مصالح المستثمرين في مواجهة حماية البيئة وحقوق المواطنين. وأوقفت الشرطة عدداً من المتظاهرين، فيما تحدث محتجون عن توقيف نحو ٢٠ شخصًا، من دون تأكيد رسمي للعدد.

أخبار قصيرة

بريطانيا تعاقب الاستيطان وتختبر الموقف الأوروبي

أعلنت الحكومة البريطانية حزمة عقوبات تستهدف التجارة مع المغتصبات الصهيونية في الضفة الغربية، مع التلويح بمعاقبة الشركات التي تموّل أو تسهّل مشاريع الاستيطان، في خطوة تعكس تصعيدًا واضحًا في موقف لندن تجاه كيان الاحتلال وسياساته في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورغم محدودية الأثر المباشر لحظر سلع المغتصبات على الاقتصاد الصهيوني، قد يكون الضغط على البنوك وشركات التأمين والتمويل أكثر تأثيرًا. وتفتح الخطوة الباب أمام دور أوروبي أكثر استقلالًا عن واشنطن، عبر ربط التعاون التجاري باحترام القانون الدولي وحقوق الفلسطينيين. كما تأتي في ظل تصاعد الاستيطان والعنف ضد الفلسطينيين، ما دفع بريطانيا إلى تشديد إجراءاتها ضد الجهات الداعمة للاحتلال والاستيطان. ويبقى تأثير الخطوة مرتبطًا بمدى توسع العقوبات لتشمل التمويل والخدمات، وبقدرة لندن على دفع دول أوروبية أخرى إلى إجراءات مماثلة.

كوبا تتحدى الهيمنة.. دياز كانيل يعلن السيادة خطًا أحمر

أكد الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل أن كوبا لن تصبح مستعمرة لأي قوة أو إمبراطورية، مشددًا على تمسك بلاده بالاستقلال والسيادة وحق تقرير المصير. وقال عبر منصة «إكس» إن الشعب الكوبي يعرف جيدًا معنى الاستعمار، ولن يسمح بعودة الماضي، مؤكدًا أن الدماء التي سالت من أجل الحرية والاستقلال لم تذهب سدى، وأن كوبا ستدافع عن نفسها حتى النهاية. وجاءت تصريحاته وسط جدل أثارته خريطة نشرها دونالد ترامب، ظهرت فيها كوبا إلى جانب كندا والمكسيك ودول أخرى بألوان العلم الأمريكي، من دون تعليق مرفق. وتؤكد هافانا أن سيادتها واستقلالها خط أحمر، وأن الشعب الكوبي لن يقبل أي وصاية خارجية مهما كانت الضغوط.

روسيا وكوريا الشمالية تفتتحان أول جسر بري بين البلدين

افتتحت روسيا وكوريا الشمالية أول جسر بري يربط بينهما فوق نهر تومين، ويبلغ طول الجسر نحو كيلومتر واحد، واستغرق بناؤه ١٦ شهراً، فيما تبلغ قدرة معبر خاسان الحدودي ٣٠٠ مركبة و٢٣٢٥ شخصًا يوميًا.

وتأتي الخطوة مع تعمق الشراكة بين موسكو وبيونغ يانغ، التي توسعت عسكريًا واقتصاديًا منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية. فقد دعمت كوريا الشمالية روسيا بقوات ومعدات، بينما قدمت موسكو لبيونغ يانغ مساعدات وإمدادات طاقة وتكنولوجيا عسكرية. ويرى محللون أن الجسر سيعزز حركة الأشخاص والبضائع والموارد، ويفتح المجال أمام توسيع العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية بين البلدين.